ضوابط التأسيس وإشكاليات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

د. عادل مبروك محمد

استاذ التمويل - عميد كلية التجارة جامعة القاهرة سابقًا وعميد أكاديمية أخبار اليوم

نجلاء عبد المنعم إبراهيم

ماجستير الاقتصاد الإسلامي - باحث اقتصادي

الحلقة (١)

إن الحياة الاقتصادية التي يعيش فيها المسلم تجبره على التعامل في حياته التجارية، بمعاملات ربوية تخالف عقيدته، فهو يحار بين ما يأمره به دينه، وما يشاهده ويمارسه من معاملات يحرمها دينه، ومن هنا، فإن ضرورة إيجاد البديل العملي، لما يمارس من أعمال (بنكية) ضرورة دينية لإنقاذ الناس من حمأة الربا، وتجنب غضب الله وحربه كما أشار إليها القرآن الكريم في سورة البقرة: الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا (البقرة: ٢٧٥)

يعتبر النظام البنكي من الأسس التي يستند عليها النشاط الاقتصادي لأي مجتمع، وذلك بالنظر لأهمية الدور الذي يلعبه في المساهمة في إمداد النشاط الاقتصادي بالأموال اللازمة من أجل تنميته وتطويره، ومع تزايد دوره الإيجابي في مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية فالبنوك اليوم تنظم وتسهل عمليات التعامل بين الأفراد والمؤسسات، حيث تظهر أهميتها في الاقتصاد من خلال ما تقوم به من أعمال وما تؤديه من وظائف وخدمات.

فالبنوك التجارية تسعى لتسهيل المعاملات على أساس الثقة حيث تعمل على تجميع النقود الفائضة عن احتياجات الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إعادة استثمارها لعملائها الذين تزداد طموحاتهم وتتعدد مشاريعهم. وتؤدي وظيفة الوساطة المالية خدمات مالية جليلة مفيدة لوحدات اقتصادية عديدة ومختلفة، إلا أن اعتماد النظام المصرفي التجاري على الربا يؤدي إلى عواقب وخيمة وليس أدل على ذلك من الأزمات المالية التي أجمع الباحثون الاقتصاديون على أن البنوك بأسلوبها الربوي كانت أحد أهم

أسباب حدوثها. ومع زيادة الحاجة إلى وجود بنوك تعمل وفقا للشريعة الإسلامية والتي تقوم أساسا على إلغاء الفائدة وعدم التعامل بالربا في جميع التعاملات، حيث أصبحت هذه البنوك لاعبًا مؤثرا وبارزًا في اقتصاديات الدول الإسلامية والعالمية، لما حققت الكثير من الإنجازات في مجال العمل البنكي خلال السنوات الماضية، فقد شهدت انتشارًا واسعًا في الدول الغربية والعربية خاصة بعد الأزمة العالمية، وأصبحت محط أنظار عالم المال والاقتصاد في العالم. على الرغم من أن هذه الظاهرة تعتبر اعترافًا من البنوك التجارية بأهمية ونجاح العمل المصرفي الإسلامي والبنوك الإسلامية، فقد اتجهت العديد من البنوك التجارية للدخول إلى عالم الصيرفة الإسلامية، ولكن اختلفت في مدخلها في العمل البنكي الإسلامي، فمنها من انشأ فروعًا إسلامية متخصصة، ومنها من حول فروعه تدريجيًا إلى فروع إسلامية، ومنها من كان يبيع منتجات إسلامية جنبًا إلى جنب مع منتجاته التقليدية، ومنها من اختار التحول الكامل للمصرفية الإسلامية، ومنها من افتتح نوافذ إسلامية داخل فروعه كله وبعضها لتقديم منتجات بنكية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أصبحت الآن جميع البنوك التقليدية تسعى لجذب جزء من الحقيبة الاستثمارية الإسلامية من خلال النوافذ التي تطبق الشريعة، كما أن البنوك التي تطبق الشريعة تسعى إلى أخذ جزء من الحقيبة التقليدية، وإن كانت هناك بنوك تسير طبقا للشريعة ولا تقبل أي حقيبة تقليدية.

يعتبر النظام البنكي ركيزة من ركائز النظام الاقتصادي والمالي لكل دولة، حيث يساهم في عملية التنمية الاقتصادية، ومن المؤسسات المالية المكونة للنظام البنكي نجد البنوك التجارية التي تمارس الوساطة المالية أي قبول الودائع من العملاء ومن القروض مقابل فائدة، أما البنوك الإسلامية فهي تقدم مختلف أشكال التمويل لكن بما يتماشى ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وبناءا على ما سبق سيتم التطرق إلي مفاهيم حول كل من البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، من خلال خصائصها وأهدافها، والتمييز بين نشاط البنكين،، كما يهدف هذا البحث إلى بيان حكم التعامل معها، وما هى الآثار الاقتصادية المترتبة من إنشاء تلك الفروع على النظام المصرفي التقليدي بشكل عام والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص.

المبحث الأول: النوافذ والفروع الإسلامية بين التقليدي والإسلامي

تعتبر النوافذ الإسلامية خطوة تمهيدية لممارسة البنوك التقليدية العمل المصرفي الإسلامي، وبغض النظر عن دوافع ومبررات البنوك التقليدية الراغبة في إنشاء وفتح نوافذ إسلامية، إلا أنها ساهمت بشكل جيد في الصناعة المالية الإسلامية، وبشكل يتناسب مع البنوك التقليدية التي لم تقرر بعد التحول بشكل كامل إلى النظام المصرفي الإسلامي، ولديها الرغبة في المحافظة على عملائها وجذب عملاء جدد.

إن التحول يعني الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية القائمة على مقاصد الشريعة الإسلامية ويعرفها آخر: "بأنها الفروع التي تنتمي إلى بنوك تقليدية تمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية"[1].

المطلب الأول: ماهية النوافذ الإسلامية وتطور نشأتها

شهدت العقود الثالثة الأخيرة من القرن الماضي اتجاه العديد من البنوك التقليدية لتأسيس فروع تابعة لها تقدم خدمات للمبادئ الإسلامية في مجالات التمويل والاستثمار، وقد نمت هذه الظاهرة بصورة ملحوظة مما شجع تلك البنوك المحلية منها والإقليمية والعالمية للمنافسة في ميدان العمل المصرفي الإسلامي، سواء كان ذلك من خلال إنشاء فروع إسلامية أو فتح نوافذ إسلامية تقدم خدمات المالية الإسلامية أو صناديق استثمارية إسلامية.

مفهوم الفروع الإسلامية: يعرف بعض الاقتصاديين مفهوم الفروع الإسلامية والنوافذ الإسلامية بأنها: "وحدات أو خدمات مصرفية تديرها البنوك التقليدية وتكون هذه الوحدات تابعة لها، وتأخذ أشكالا متعددة، مثل تقديم منتج تمويلي أو صندوق استثماري أو فتح تقليدي أو تخصيص فرع كامل لتقديم منتجات مقبولة شرعًا نافذة في فرع"[2].

---

[1] - حسين شحاتة، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، (الإمارات العربية، العدد 240، يونيو 2001، ص33

[2] - سعيد بن سعد المرطان، "الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية: تجربة البنك الأهلي التجاري"، الندوة العالمية الموسعة حول التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، المغرب، 1998/4/2023

مفهوم النوافذ الإسلامية:

النوافذ الإسلامية لغة: نافذة من نفذ: النفاذ الجواز وفي المحكم جواز الشيء والخلوص منه، تقول نفذت أي جزت، وقد نفذ ينفذ نفاذا، ونفوذا[1].

النوافذ الإسلامية اصطلاحا: عرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية[2] النوافذ الإسلامية على أنها: "جزء من مؤسسة مالية تقوم بالاستثمار والتمويل بشكل يتوافق مع المنهج الإسلامي، وقد تكون وحدة متخصصة أو فرعا في المؤسسة ولكنها لا تتمتع باستقلالية من الناحية القانونية"[3].

الأصل في النوافذ الإسلامية أنها تعتبر نوافذ كاملة أو قائمة بذاتها، وذلك فيما يتعلق بالوساطة المالية، حيث تقوم تلك النوافذ باستثمار أموال الموجودات في المؤسسة بشكل يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع ضرورة الفصل بين موجوداتها وأموال المؤسسة التقليدية الأم[4].

نشأة النوافذ والفروع الإسلامية:

إن فكرة إنشاء فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية التابعة للبنوك التجارية تعود إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، فعندما بدأت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات قامت بعض البنوك التجارية بالتصدي لهذه البنوك ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها، وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى البنوك التجارية باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التجارية مدى الإقبال على البنوك الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية. عندها قررت بعض البنوك التجارية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء فروع تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. وقد كان بنك مصر في طليعة البنوك التجارية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات

---

[1] - ابن منظورمحمد بن مكرم" لسان العرب" دار صادر، بيروت، ط1، مجلد3، ص514.

[2] - هو عبارة عن هيئة دولية يصدر مبادئ إرشادية ومعايير احترازية وقائية، فيما يتعلق بصناعة الخدمات المالية الإسلامية

[3] - مجلس الخدمات المالية الإسلامية " معيار رقم 17.. المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي (القطاع المصرفي) "، كوالامبور_ ماليزيا 2015 م، ص143.

[4] - مجلس الخدمات المالية الإسلامية " معيار رقم 17... المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي (القطاع المصرفي) " ص143.

مصرفية تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام بنك مصر في عام ١٩٨٠ بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم "فرع الحسين للمعاملات الإسلامية.

على إثر النجاح الذي حققه هذا الفرع سارع بنك مصر الى تحويل المزيد من فروعه للمعاملات الإسلامية وتم إنشاء إدارة مستقلة تشرف على أداء فروع المعاملات الإسلامية وتخضع هذه الإدارة والفروع التابعة لها لإشراف لجنة الفتوى بالأزهر وعضو مجمع البحوث الإسلامية، وتم فصل أموال تلك الفروع عن أموال البنك الأم وما لبث أن قام عدد من البنوك المصرية – أسوة ببنك مصر – بإنشاء فروع متخصصة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية. وقد أدى تشجيع البنك المركزي المصري لهذا الاتجاه إلى قيام العديد من البنوك التجارية هناك إلى إنشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد الفروع الإسلامية التي تم الترخيص بإنشائها خلال عامي ١٩٨٠–١٩٨١ إلى خمس وثلاثين فرعا من البنوك التجارية كبنك مصر وبنك التجارة والتنمية وبنك التنمية الوطني وبنك النيل وغيرها، كما اتخذت بعض البنوك بإنشاء وحدات للخدمات الإسلامية بكل فرع من فروعها التي تنشأ في المستقبل[1]. وفي المملكة العربية السعودية كان للبنك الأهلي التجاري السبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام ١٩٨٧ بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلي ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامي وكان ذلك في عام ١٩٩٠ للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنك الأهلي بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام المصرف في عام ١٩٩٢ بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ست وأربعين فرعا إضافة إلى الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التجارية الأخرى التي قررت الدخول بشكل أو بآخر إلى ميدان العمل المصرفي الإسلامي كالبنك السعودي البريطاني والبنك السعودي الهولندي، وبنك الرياض وغير ذلك. أدى النمو والإقبال المتزايدان على البنوك الإسلامية إلى اضطرار كثير من البنوك التجارية العالمية في أوروبا وأمريكا، إلى تقديم العمل

[1] - سمير مصطفى متولى، فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها، مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، العدد 3 34،ربيع الآخر 1404ه / فبراير 1984م، ص21.

البنكي الإسلامي وذلك من خلال المشاركة في إنشاء وحدات تأسيس واستثمار متوافقة مع أحكام تتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والمشاركة في دارة صناديق الشريعة الإسلامية[1].

أسباب نشأة الفروع والنوافذ الإسلامية:

تعددت الآراء حول الأسباب التي دعت الكثير من البنوك التجارية لإنشاء فروع ونوافذ إسلامية، وهذه الأسباب وإن اختلفت من بنك لأخر، إلا أنها بشكل عام يمكن حصرها في النقاط التالية:

- رغبة البنوك التجارية في جذب المزيد من العملاء وجذب رؤوس أموال جديدة للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.
- الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في المجتمعات الإسلامية لا ترغب التعامل مع البنوك التقليدية.
- المحافظة على عملاء البنوك التجارية من الهروب للبنوك الإسلامية.
- سهولة سيطرة البنك الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على بنك مستقل، بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس لبنك جديد.
- التزايد المستمر في أعداد المسلمين في الخارج ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء إنشاء تلك البنوك لفروع تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وعن طريق النوافذ تستطيع البنوك التقليدية جذب عملاء تفضل التعامل بالشريعة الإسلامية.

خصائص النوافذ الإسلامية: نذكر من الخصائص ما يلي[2]:

- طبيعة عمل الفروع الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعى فيها أن تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية بعكس البنوك التقليدية التي تقوم معاملاتها على الفوائد.
- يخضع العديد من الفروع الإسلامية لهيئة الرقابة الشرعية.
- تتمثل أهم أساليب الاستثمار في الفروع الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة.

---

[1] - مصطفي ابراهيم محمد مصطفي ، تقييم ظاهرة التحول البنوك التقليدية للمصرفية ا لإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، 2006م، ص 44

[2] - فهد الشريف الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، أبحاث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، محرم 1424، ص6

- حسابات الاستثمار في الفروع الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين الفرع الإسلامي والعميل على أساس عقد المضاربة الشرعية.
- عند حاجة الفرع الإسلامي إلى التمويل يقوم المصرف الرئيسي بإيداع وديعة استثمارية لديه، على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي مودع أخر.

المطلب الثاني: ألية فتح فروع للمعاملات الإسلامية

ركزت كثير من البنوك التقليدية التي خاضت هذه التجربة على طريقة فتح فروع جديدة ومستقلة للمعاملات الإسلامية منذ البداية لأنها تعتبر الطريقة الأكثر مصداقية في جذب العملاء وعادة ما تكون هذه الفروع إما تابعة لإدارة الفروع بالبنك التقليدى، أو تنشئها إدارة خاصة.

متطلبات فتح نوافذ إسلامية:

يمكن تلخيص متطلبات فتح نوافذ المعاملات الإسلامية في وما يلي:

١- متطلبات قانونية: عبارة عن إجراءات تشريعية ينبغي على البنك الالتزام بها وتتمثل في: صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التجاري يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد تأسيس النافذة الإسلامية بحيث:

– أن ينص العقد صراحة على عدم التعامل بالربا ومخالفة أحكام الشريعة في جميع المعاملات.

– الفصل بين عمل البنك التجاري والنافذة الإسلامية في الأنشطة، الأهداف، والمنتجات.

– الحصول على الموافقة الرسمية للجهات القائمة على البنك التجاري ممثلة في البنك المركزي والذي قد يضع شروطا على البنك التجاري الالتزام بها نذكر منها:

- قيام البنك بإجراء دراسة جدوى عملية فتح نافذة إسلامية؛
- وضع خطة زمنية متسلسلة لإجراءات إقامة عمل بنكي مزدوج؛
- تعديل عقد تأسيس بان يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة، وتشكيل هيئة رقابية شرعية؛
- عداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات؛

- تكليف إدارة الشؤون القانونية في البنك التجاري بدراسة الجوانب القانونية لعملة التحول للعمل الإسلامي، والآثار القانونية المترتبة، وأي عقبات قانونية تواجه العملية[1].

٢- متطلبات إدارية:

فتح نافذة إسلامية يتطلب الأخذ بالإجراءات الإدارية، وتحقيق الشروط التالية:

– تعيين لجنة لإدارة عملية التحول ويكون ارتباطها وثيقا بمجلس إدارة البنك.

– تعديل النظام الأساسي للبنك وتعديل صيغة عقد البنك ليكون مشروعا.

– تدريب الموظفين على طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

– توعية العاملين الجدد بأهمية الخدمات المقدمة للعملاء، المجتمع،

– توفير الاحتياجات التدريبية للعاملين بعد فتح نافذة المعاملات الإسلامية، والتدريب على الإجراءات الكافية لاستكمال معارفهم المصرفية والشرعية.

– إعداد برامج تدريبية متخصصة في العقود والضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات البنكية.

– عقد ندوات ومؤتمرات تساهم في نشر المعرفة حول الصناعة المصرفية الإسلامية ومن المتطلبات الإدارية الأخرى في تأسيس نافذة إسلامية ضرورة موائمة نظام المحاسبة وطبيعة العمليات المصرفية الإسلامية من حيث الموارد والاستخدامات، وتتنوع الأدوات الاستثمارية وأسلوب معالجة الإيرادات والمصروفات وتوزيع الأرباح، ويتم تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية[2].

٣- متطلبات شرعية:

يتوجب على البنك التجاري الأخذ بمتطلبات شرعية عند فتح النوافذ الإسلامية للمعاملات المصرفية وتنحصر في النقاط التالية:

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة لها خبرة طويلة في المعاملات المالية تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية.

---

[1] - معارفي فريدة، مفتاح صالح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بومبيرا التجاري نموذجا، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 4، مارس 2014، ص270.

[2] - معارفي فريدة، مفتاح صالح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بومبيرا التجاري نموذجا، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 4، مارس 2014، ص270.

- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية
- على إدا رة البنك الفصل بين الموارد المالية المشروعة، وبين الموارد غير المشروعة[1].

أساليب تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية:

اتخذت المصارف الربوية في خوضها لغمار هذه التجربة عدة أساليب لتقديم خدماتها المصرفية الإسلامية، ويمكن إيجاز هذه الأساليب على النحو التالي[2]:

١- فروع إسلامية متخصصة:

وهذا الأسلوب هو الأكثر شيوعًا في مجال التطبيق العملي لهذه التجربة، وهو المقصود بالدراسة في هذا البحث، وفي هذا الأسلوب يقوم المصرف الربوي بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بإحدى الطريقتين التاليتين[3]:

أ – إنشاء فرع جديد ومستقل للمعاملات الإسلامية منذ البداية، وقد ركزت كثير من المصارف الربوية التي خاضت هذه التجربة على هذه الطريقة إذ أنها تعتبر أكثر مصداقية في جذب العملاء من الأساليب الأخرى.

ب – تحويل أحد الفروع التقليدية القائمة إلى فرع يتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مع إجراء التغيرات اللازمة لذلك، وهذه الطريقة تتطلب إشعار العملاء بعملية التحويل وتخييرهم بين التعامل مع الفرع الإسلامي وفقًا للأسلوب الجديد أو التحول إلى فرع آخر.

ومن الأمثلة على المصارف التي قامت بفتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية ما يلي:

- البنك السعودي البريطاني الذي أنشأ إدارة شبه مستقلة للصيرفة الإسلامية.
- بنك الكويت المتحد (UBK) الذي أنشأ وحدة متخصصة للاستثمار الإسلامي.
- البنك السعودي الأمريكي الذي أنشأ وحدة مستقلة للتمويل الإسلامي.
- مجموعة (ANZ) الأسترالية النيوزيلندية التي أنشأت قسمًا خاصًا للتمويل الإسلامي.
- بنك مصر الذي أنشأ عدد من النوافذ الإسلامية في كثير من فروعه.

---

[1] - صالح مفتاح، معارفي فريدة، مرجع سابق، ص154.

[2] - سعيد المرطان، الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية، مرجع سابق ص11

[3] - د. سعيد محمود عرفة، تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مصر، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 1987م، ص238

- البنك الأهلي المصري الذي أنشأ عدد من النوافذ الإسلامية في العديد من فروعه.

٢- صناديق استثمار إسلامية:

وفي هذا الأسلوب يقوم المصرف الربوي بإنشاء صناديق استثمار تسير وفقًا لأساليب الاستثمار الإسلامية. وهذه الصناديق بشكل عام هي عبارة عن وعاء مالي يسعى إلى تجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة متخصصة ذات خبرة وكفاءة في إدارة محافظ الأوراق المالية[1].

وتكيّف تلك الصناديق من الناحية الشرعية على أنها عقد شركة بين إدارة الصندوق والمساهمين فيه، ويدفع بمقتضاه المساهمون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق التي تتعهد باستثمار تلك المبالغ في بيع وشراء الأوراق المالية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويشترك المساهمون في الأرباح الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من حصص وفقًا لشروط نشرة الإصدار[2].

وفي هذا الأسلوب يقوم المصرف الربوي بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية عن طريق طرح صناديق استثمار تعمل على أساس عقد المضاربة الشرعية، والذي تمثل فيه إدارة الصندوق دور المضارب الذي يقوم بتجميع الأموال من المكتتبين في الصندوق واستثمارها وفقًا لمنهج الاستثمار الإسلامي.

٣- نوافذ إسلامية:

يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام المصرف التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من خدمات تقليدية، ويهدف هذا الأسلوب أساسًا إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتي لا يتحولوا إلى التعامل مع المصارف الإسلامية.

٤-أدوات تمويل إسلامية:

---

[1] - د.عصام عبدالهادي أبو النصر، نموذج محاسبي مقترح لقياس وتوزيع عوائد صناديق الاستثمار في ضوء الفكر الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 200، رجب 1418هـ / نوفمبر 1997م، ص.41.

[2] - ا.د.أحمد حسن الحسني، صناديق الاستثمار من منظور الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999م، ص.6.

وفي هذا الأسلوب يقوم المصرف التقليدي بتوفير بعض أدوات أو صيغ التمويل الإسلامية كالمشاركة والمضاربة وبيع المرابحة والاستصناع والإجارة ونحو ذلك لجذب شريحة العملاء التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية[1].

وتقدم معظم المصارف الربوية في المملكة العربية السعودية على هذه الصيغ أو المنتجات مع اختلاف مستوى وطريقة التقديم ومدى الالتزام الشرعي في التطبيق العملي لهذه الأدوات أو الصيغ.

ويمكن تقسيم الأنشطة التي تمارسها الفروع الإسلامية على النحو التالي[2]:

– **خدمات مصرفية عامة**: تشمل هذه الخدمات جميع الخدمات المصرفية الخالية من الفائدة الربوية عادة، كفتح الحسابات الجارية وتسديد فواتير المرافق العامة، وإصدار الشيكات وأوامر الدفع والحوالات المحلية والدولية والاعتمادات المستندية وصناديق الأمانات والخدمات المصرفية الالكترونية والقيام بأعمال الصرافة.

– **الاستثمارات الإسلامية**: لا تخرج الاستثمارات الإسلامية التي تقوم بها الفروع الإسلامية بشكل عام عن صيغ الاستثمار المعروفة لدى المصارف الإسلامية، حيث اعتمدت تلك الفروع على صيغ وأساليب الاستثمار الإسلامية المطبقة في المصارف الإسلامية كمنطلق لها في هذا المجال، ومن أهم تلك الصيغ التي استخدمتها الفروع الإسلامية في نشاطها الاستثماري المرابحة والمضاربة والمشاركة والاستصناع والإجارة والسلم والمتاجرة في صناديق الاستثمار الإسلامية والاكتتاب في أسهم الشركات المساهمة وغير ذلك[3].

وكما هو الحال في المصارف الإسلامية من حيث التركيز على صيغة المرابحة في كثير من أنشطتها الاستثمارية،فإن أسلوب المرابحة يغلب على استثمارات الفروع الإسلامية وخاصة في مجال التجارة الخارجية[4].

---

[1] - د. سعيد سعد المرطان، الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، المجلد السادس، العدد الأول، رجب 1419هـ، 1999م، ص10

[2] - منشورات البنك الأهلي التجاري، الخدمات المصرفية الإسلامية، عام 1423هـ، ص.1

[3] - الدكتور سعيد عرفة، تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية، مرجع سابق، ص.260
منشورات البنك الأهلي التجاري، الخدمات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص.7

20- الدكتور سعيد محمود عرفة، تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مصر، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 1987م، ص.238

– **التمويل الشخصي الإسلامي**: تقوم بعض الفروع الإسلامية كالفروع الإسلامية التابعة للمصرف الأهلي التجاري بتقديم بعض المنتجات أو الأدوات والصيغ التي صممت لتوفير التمويل للمستهلكين وفقًا للضوابط الشرعية، وتعتمد هذه المنتجات أو الصيغ بشكل عام على أسلوب المرابحة الشخصية وهو أسلوب يوفر للعملاء شراء واقتناع السلع الشخصية بالتقسيط كالمستلزمات المنزلية والسيارات وغير ذلك، حيث يقوم الفرع الإسلامي بشراء السلعة التي يرغب فيها العميل ثم يبيعها له بالتقسيط وعلى أسس خالية من الفائدة الربوية[1].

[1] - منشورات البنك الأهلي التجاري، التمويل الشخصي الإسلامي، عام 1423هـ، ص.2